المحاضرة رقم 01: مدخل إلى الأسواق المالية

السوق المالية هي ذلك المفهوم المعروف والمجهول في آن واحد. فهي معروفة من حيث الاسم ومجهولة من حيث الدور والأهمية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالجمهور العريض ، وسنحاول فيمايلي إعطاء مفهوم الأسواق المالية ونشأتها وأقسامها وكذا شروط ومقومات نجاحها.

1. تعريف السوق المالي:

عادة ما ينصرف مفهوم سوق المال إذا أطلق بدون تحديد إلى سوق الأوراق المالية أي الأسهم والسندات ، وهذا هو المفهوم الضيق لسوق المال ويطلق عليه مصطلح البورصات ، غير أن المفهوم المقبول لسوق المال هو الذي يتكون من فرعين أساسين، هما أسواق رأس المال وسوق النقد.

فالسوق المالي هو المكان الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع ، أو المكان الذي يتم فيه ولكن بشرط توفر قنوات إتصال فيما بين المتعاملين في السوق.

2. نشأة وتطور الأسواق المالية:

تستند فكرة الأسواق المالية على نظرية آدم سميث ، التي تقوم على فكرة تقسيم العمل، وتعتمد هذه الأخيرة على كبر حجم السوق ويعتمد كبر حجم السوق على حجم الإنتاج مما يترتب على ذلك إيجاد نوع من التخصص في الإنتاج تبعا للمزايا النسبية ولقد إنعكست هذه العلاقة على التطورات المالية عليه بصفة خاصة على الاوراق المالية مما يترتب على ذلك ايجاد سوق متخصص للاوراق المالية وهذه السوق اطلق عليها سوق الأوراق وقد جاءت تسمية الأسواق المالية من مفهوم السوق بشكل عام والأداة التي يتم بها التعامل في تلك الأسواق كما أن الأسواق التجارية قد أصبحت في وقتنا الحاضر أسواق متخصصة بعضها متخصص في بيع السلع الغذائية والبعض الآخر متخصص في بيع السلع المعمرة والبعض الآخر متخصص في بيع الذهب وآخر متخصص في بيع وشراء الأوراق المالية وهذا مايطلق عليه السوق المالي حيث مرت فكرة الأسواق المالية قبل وصولها إلى الشكل الموجود عليه حاليا بعدة مراحل يمكن تلخيصها كالآتي:

المرحلة الأولى: تميزت بوجود عدد كبير من المصارف الخاصة ومحلات الصرافة وإقبال الأفراد على إستثمار مدخراتهم في مشروعات مختلفة

المرحلة الثانية: تميزت ببداية ظهور المصرف المركزي الذي يسيطر على المصارف التجارية

المرحلة الثالثة: وفيها ظهرت المصارف المتخصصة في الإقراض متوسط وبعيد الأجل(المصارف الصناعية والعقارية والزراعية) التى أصدرت سندات متوسطة وطويلة الأجل لسد حاجاتها من الأموال لتمويل المشروعات المختلفة.

المرحلة الرابعة: وفيها ظهرت الأسواق النقدية المحلية والإهتمام بسعر الفائدة وزيادة إصدارات سندات الخزينة لفترات متوسطة وطويلة الأجل ، وزاد نشاط الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول وهذا يعتبر بداية لإندماج السوق النقدي في السوق المالي وبداية ظهور أسواق ثانوية لتبادل هذه الاوراق بالإظافة إلى وجود سوق نقدية متقدمة مما يقتضي وجود موارد مالية كبيرة بالنسبة لحجم العمليات التي تجري فيه.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة إندماج الأسواق المالية المحلية في الأسواق المالية الدولية وبحيث تكمل الأسواق منها الأخرى من حيث عرض النقود أو الطلب عليها وهذه المرحلة تمثل حلقة متطورة في نماء النظام المصرفي داخل الدولة وتطور المرافق اللإقتصادية فيها.

3. عوامل نجاح الأسواق المالية:

أولا: الشروط الموضوعية : تتضمن الشروط الموضوعية العناصر التالية:

1) تنظيم الأسواق المالية وذلك من خلال:

– عدم إفشاء المعلومات للمستثمرين وذلك من أجل المحافظة على إستقرار الأسعار في الأسواق المالية

– تنظيم المعاملات التجارية و يكون ذلك بتوفير نوع من الثقة في الأسواق المالية.

–تنظيم الأوجه المختلفة للمؤسسات المالية و ذلك بإلتزامها بالأنظمة والقوانين.

2) إنشاء بورصات للأوراق المالية داخل الدولة تمهيدا لخلق سيولة كافية بالنسبة لكل من المدخر والمستثمر لذلك فإن نجاح أي سوق مالية لابد من نشر بيانات معلومات عن الشركات القائمة والحديثة وبيان أسعار أوراقها المدرجة والتي ستدرج في السوق مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال إليها

3) جعل الإدخار إختياريا وليس إجباريا

ثانيا: الشروط الشكلييية : وتتلخص فيمايلي

1) الوضع الجغرافي : موقعها الجغرافي ومدى بعده أو قربه من الأسواق المالية الدولية.

2) الإهتمام بالمرافق العامة وفي مقدمتها سهولة المواصلات والإتصالات السلكية واللاسلكية.

3) وجود عدد كبير من البنوك الوطنية والأجنبية وشركات الإستثمار.